أما فيما يتعلق برواتب موظفي امانة القدس الذين لم يشملهم قرار استئناف دفع الرواتب ، فقد ذكرت « الشعب » ان روحي الخطيب امين القدس الذي أبعدته سلطات الاحتلال منذ سنوات قد بذل مجهودا لدى الحكومة الاردنية لغرض حملها على الرجوع عن قرارها بتجميد رواتب موظفي أمانة القدس ، وان الحكومة لم تبت في هذا الامر بعد (الشعب ٧٤/٤/١٨) .

وتاكيدا على الكيفية التي تم صرف رواتب الموظفين بموجبها ، عاد يوم ٤/١٦ من عمان وفد من معلمي ومعلمات القدس القدامى بعد ان قضى في عمان تسعة ايام ، أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين الاردنيين تتعلق بقرار اعتبارهم مفصولين عن العمل وبالتالي قطع رواتبهم . ولم يتوصل الوفد خلال اتصالاته هذه الى نتيجة ملموسة بصدد مسألة استئناف دفع الرواتب (الشعب ٤/١٧/ ٧٤) . وجاء في انباء صحف الضفة الغربية ، ان امرا قد صدر الى وزارة المالية الاردنية مؤخرا ، بعدم صرف راتب أي موظف في الضفة الغربية بواسطة التواكيل التي ترسل عنهم كما جرت العادة في السابق . وطالبت وزارة المالية كل موظف بفتح حساب له في أحد البنوك المرخصة في عمان ، ومن ثم تقوم المالية بتحويل الرواتب الى هذه البنوك ، وذلك اعتبارا من شهر حزيران (يونيو) (الشعب ٧٤/٤/١٩) .

وقد دفعت الكيفية التي يتم بها صرف رواتب الموظفين في الضفة الغربية ، بصحيفة الشعب الى التساؤل عبر افتتاحيتها : هل « الرواتب الاردنية: حق أم رشوة » . فقالت انه لم يعد في جعبة الحكومة الاردنية من دورات ترمي بها في الضفة الغربية غير تضية « رواتب موظفي الارض المحتلة من القسم الشرقي من فلسطين ، لتتخذ من هذه الرواتب سلعة تتاجر بها في كسب الانصار وشراء الذمم واعلان الطاعة والولاء . وواضح من هذا التهافت على استعمال هذه (الانشوطة) الاخيرة ، أنها فضلا عما أسلفنا ، ترمي الى الالتفاف من حول التمثيل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في منظمة تحريره ، مستهدفة بذلك ، وبلغة الارقام المشتراة ، اعطاء الفكرة ان هناك استفتاء غير مباشر تمارسه الحكومة الاردنية ، بتسهيل من الاحتلال ومشاركته ، بان لها رصيدا كذا حجمه ، وكذا تعداده » .

والراتب كما ذكرت ذلك « الشعب » هو حق للموظف في الارض المحتلة من حيث المبدأ ومن ناحيتين :

الاولى : ان الموظف كان قائما على رأس عمله. وسواء أكان متقاعدا او مستمرا في عمله فهو بهذا صاحب حق مكتسب « لا يعفي الذين سلموه لسلطة اخرى من مسؤولية استمرار الاعتراف به ، لانه لم يسع للاحتلال ويأتي به » .

الثانية : ان الاموال التي تنفق منها هذه الرواتب تأتي من مصدرين : الضرائب المباشرة التي يشكل المكلف الفلسطيني بالضفة الشرقية فيها ما يعادل الثلثين ، والمعونات العربية من السعودية والكويت التي تدفع « للصمود » في الارض المحتلة بواسطة الحكومة الاردنية. ...وعليه فان الالتزام الاردني يظل قائما بالنسبة لموظفي « كادره في عهده وفق حقوقه المكتسبة ، وحتى بعد قيام الدولة الفلسطينية على أساس الحق الفلسطيني التاريخي والقومي » (الشعب ٧٤/٤/١٨) .

اختطاف يوسف نصر

في اوائل شهر نيسان وبعد مرور حوالي شهرين على جريمة اختطاف الصحفي الفلسطيني يوسف نصر — صاحب جريدة الفجر — ذكرت مصادر الشرطة الاسرائيلية ان اماطة اللثام عن « لغز » اختطاف ومصير يوسف نصر ، قد اصبح وشيكا . ففي يوم ٤/٢ مثل امام قاضي الصلح ثلاثة مشبوهين جدد هم : باجس الجعبري — ٣٠ عاما — ، شمس الدين الجعبري — ٣٢ عاما — ، سمور الجعبري — ٥٠ عاما — . وقرر القاضي توقيف هؤلاء الاشخاص لمدة ١٥ يوما . وفي الاول والثاني من شهر نيسان قامت مفارز الشرطة بالبحث عن مكان يوسف في منطقة بيت لحم وضواحي القدس . وقد احضر يوم ٤/٢ الى مقهى زعترة في باب العامود بالقدس ثلاثة اشخاص اخرين ، في عملية تشخيص احدى الاجتماعات التي عقدها مختطفو يوسف . ونقلت « الفجر » عن صحيفة معاريف الاسرائيلية خبرا منسوبا الى مصادر رسمية تحت عنوان « خاطفو يوسف نصر قتلوه قرب اريحا » جاء فيه : عقب توقيف ثلاثة متهمين يوجد الان رهن التوقيف كل المتهمين بتخطيط وتنفيذ عملية